# قانون التأويل

تأليف

العلامة الامام الكامل حجة الاسلام

أبي حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسى

قدس الله سره

عرف الكتاب وحققه العلامة المحقق الكبير

صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الاسلامية فى الخلافة العثمانية


عنى بنشره

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

سنة ١٣٥٩ هـ — سنة ١٩٤٠ م

الطبعة الاولى — مطبعة الانوار

# قانون التأويل

تأليف

العلامة الامام الكامل حجة الاسلام

أبي حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسى

قدس الله سره

عرف الكتاب وحققه العلامة المحقق الكبير

صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الاسلامية فى الخلافة العثمانية

عنى بنشره

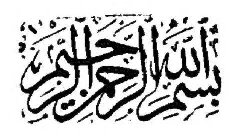
السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

سنة ١٣٥٩ هـ — سنه ١٩٤٠ م

الطبعة الاولى — مطبعة الانوار



## كلمة عن قانون التأويل :

القرآن الكريم والسنة النبوية ينحوان مناحى كلام العرب فى وجوه البيان ، وفى كلام العرب مايفهم المراد منه بمجرد سماعه . ومنه مايدع السامع فى حاجة إلى التدبر وإعمال الروية فى تفهم مآله . وكذلك الكتاب والسنة فمن أبى التأويل فيهما مطلقا فهو متحجر الدماغ جامد خامد ، ومن توخى التأويل فى الجميع فهو قرمطى هالك ، وأهل الحق يرون الأخذ بالظاهر فى محله ؛ والتعويل على التأويل فى موضعه . والتأويل هو بيان مآل مايحتاج إلى التدبر من القول ، وتبيين مايؤول اليه الكلام ، وهذا هو معنى التأويل فى أصل اللغة . واما استعماله بمعنى صرف الكلام عن معناه الظاهر فاصطلاح محدث . والخائضون فى بحث التأويل طوائف على أنحاء شتى من تفريط أو إفراط أوتوسط . وقد شرح الامام حجة الاسلام الغزالى أحوال هؤلاء الطوائف فى كتابه « القانون الكلى فى التأويل» أجلى شرح حيث تناول التأويل ببحث لسؤال وجه اليه ، وقام فيه بوصايا لمن يعانى هذا الموضوع قيام خبير بما هنالك ، وألم إلماماً بمسالكهم ، وعين ماهو الصواب منها ، وحقق بحث التأويل الذى شغل أمر تحقيقه الطوائف حتى شفى غلة الباحث بما حواه من فوائد ثمينة ، وهو على صغر حجمه خير دليل لمن يريد سلوك تلك المضايق ، يدله على المنهج الأسلم ، وخير حرز يحرسه من الوقوع فى المهالك اذا أخذ بوصاياه كيف وقد قل نظير مؤلفه بين علماء الاسلام فى معاناة المطالب العالية من علم أصول الدين ، والتصوف ، والفلسفة فبيان مثله يكون أوقع فى النفوس وأرضى فى القلوب . ولاسيما أن تأليفه هذا من أواخر مؤلفاته ، وقد أحسن صنعا الأستاذ الأديب السيد عزة العطار الحسينى حيث قام بطبع هذا الكتاب العزيز النادر وإذاعته بين أهل العلم . فجزاه الله عن العلم خيرا . ؟

محمد زاهد الكوثرى



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين . و بعد: فقد سئل الامام الزاهد أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسى رحمه الله عن بيان معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الشيطان يجرى من أحدكم مجرى الدم » . هل هو ممازجة كالماء بالماء ، أم هو مثل الاحاطة بالعود ؟ . وهل هو مباشرته للقلوب بتخايل من خارج تنقلها القلوب الى الحواس فتثبت فيها فيكون منها الوسواس ، أم يباشر جوهره جوهر القلوب ؟ . وهل يمكن جمع بين مارسمته النبوة من هذا الوصف ، ومثله فى ترائى الجن لبنى آدم فى صور الحيوانات ، وفى أشكال سواها مختلفة . كترائى الملائكة عليهم الصلاة والسلام للأنبياء فى صور بنى آدم ؟. أم صورتهم على تلك الأمثلة فينكشف الغطاء عنها لمن قدر له رؤيتها ، ثم يحدث فيها كثافة جسمانية كما أحدث فى الملائكة ؟ .

وهل من سبيل الى الجمع بين هذا القول من الشرع فى الجن والشياطين ، وبين قول الفلاسفة : انها أمثلة وعبارة عن الاخلاط الاربعة التى فى داخل الاجسام لتدبيرها . أم لا ؟

ومايظهر من المصروعين هل هو كلام الجنى الذى يصرعه ؟ أم هو لسان المصروع ببرسام يعتريه من شدة ماينا له منه .

وكيف اخبارهم بالغوائب التى فى القوى ولم تخرج بعد الى الفعل ؟ والطبيعيون يقولون فى ذلك ماتعلمه من ثوران خلط السوداء وغلبته

فيكون منه ذلك ويسمونه بخاط الريح وهل بينهما علة جامعة أم لا ؟

وكيف المثل الذى أخبر به النبى صلى الله عليه وسلم فى إدبار الشيطان عند الأذان وله حصاص . هل أريد بذلك المثل كما تقول العرب : مضرط الحجارة ، وفلان يحدث من الشدة . أم يتصور فى ذلك الوقت جسم يكون عنه الحصاص . فان الشيطان بسيط على عامه لا يتغذى . فكيف يكون منه مايكون من التغذى ، وكيف يكون أيضا الروث والعظم لهم غذاء وقد يكون بالشم . والبسيط لا تصح فيه الحواس المركبة .

وكيف الحقيقة فى البرزخ وهل أهله من قبيل أهل الجنة ، أم من قبيل أهل النار ؟ فليس هناك منزلة تتصور إلا فى الجنة والنار .

وإن قيل إنه الفصل المشترك المعبر عنه بالسور الذى له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب . هل هو صحيح ، أم هو غيره ؟

ومن المستوجب للبرزخ ؟ فان من رجح ميزانه صار الى الجنة ، ومن خف ميزانه صار الى النار ، ومن استوى ميزانه كان فى المشيئة . فهل هو عبارة عن التوقيف الى أن تنفذ له الكرامة ، او غلبته الشقاوة ؟ والملائكة هل هم من المنعمين مع بنى آدم فى الجنة أم فى غيرها . ؟ وهل هم المعبر عنهم بالولدان أم الولدان صنف رابع غير الملائكة . وبنى آدم ، والجن ، والحور العين نوع خامس أم كيف هم ، وما صفتهم ؟ .

وقد أفصح الكتاب أن عرض الجنة كعرض السماء والارض ، وفى هذا أيضا مايحتاج الى النظر أن يكون السماء لها وعاء وظرف ، ويزيد عرضها على عرضها .

وحوض رسول الله صلى الله عليه وسلم هل هو فى ارض الموقف أم

هو في الجنة ؟ والذى يظهر من الحديث أن من سبق له الفوز من النار شرب منه فى شدائد الموقف قبل الفصل ، وقبل الشفاعة . وهل ماؤه من الجنة أوغيرها ؟ ولايصح أن يكون من غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم . «من شرب منه لم يظمأ أبدا» وهل يكون شيء من الجنة فى الأرض ؟ . وهل لجميع الأنبياء عليهم السلام حياض ، أم هو من خصائص نبينا عليه السلام مع الشفاعة . ؟

فلينعم بالجواب المشروح عن هذه الأسئلة بطريق الاستيفاء مثابا متطولا إن شاء الله تعالى فقال مجيبا عنها :

أسئلة أكره الخوض فيها والجواب ، لأسباب عدة ، لكن اذا تكررت المراجعة أذكر قانوناً كلياً ينتفع به فى هذا النمط وأقول :

بين المعقول والمنقول تصادم في أول النظر وظاهر الفكر ، والخائضون فيه تحزبوا الى مفرط بتجريد النظر الى المنقول ، والى مفرط بتجريد النظر الى المعقول ، والى متوسط طمع فى الجمع والتلفيق .

والمتوسطون انقسموا الى من جعل المعقول اصلا ، والمنقول تابعاً ، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه ، والى من جعل المنقول أصلا ، والمعقول تابعا ، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه ، والى من جعل كل واحد أصلا ويسعي فى التأليف والتوفيق بينهما فهم إذن خمس فرق .

الفرقة الأولى : هم الذين جردوا النظر الى المنقول ، وهم الواقفون على المنزل الأول من منازل الطريق القانعون بما سبق الى أفهامهم من ظاهر المسموع فهؤلاء صدقوا بما جاء به النقل تفصيلا وتأصيلا ، واذا شوفهوا باظهار تناقض فى ظاهر المنقول وكلفوا تأويلا امتنعوا وقالوا : إن الله قادر

على كل شيء . فاذا قيل لهم مثلا : كيف يرى شخص الشيطان فى حالة واحدة فى مكانين ، وعلى صورتين مختلفتين ؟ قالوا : إن ذلك ليس عجبا فى قدرة الله ، فان الله قادر على كل شيء . وربما لم يتحاشوا أن يقولوا : إن كون الشخص الواحد فى مكانين فى حالة واحدة مقدور لله تعالى .

والفرقة الثانية : تباعدوا عن هؤلاء الى الطرف الأقصى المقابل لهم ، وجردوا النظر الى المعقول ، ولم يكترثوا بالنقل . فان سمعوا فى الشرع مايوافقهم قبلوه ، وإن سمعوا مايخالف عقولهم زعموا ان ذلك صوره الأنبياء ، وانه يجب عليهم النزول الى حد العوام ، وربما يحتاج ان يذكر الشيء على خلاف ماهو عليه . فكل مالم يوافق عقولهم حملوه على هذا المحمل . فهؤلاء غلوا فى المعقول حتى كفروا إذ نسبوا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام الى الكذب لأجل المصلحة .

ولاخلاف بين الأمة ان من جوزذلك على الأنبياء صلوات الله عليهم يجب حز رقبته ، وأما الأولون فانهم قصروا طلبا للسلامة من خطر التأويل والبحث ، فنزلوا بساحة الجهل ، واطمأنوا بها . إلا ان حال هؤلاء اقرب من حال أولئك . فان تخلص هؤلاء عن المضايق بقولهم : إن الله على كل شيء قدير ، ونحن لانقف على كنه عجائب أمر الله ، ومخلص أولئك بأن قالوا : إن النبي إنما ذكر ماذكره على خلاف ماعلمه للمصلحة ، ولايخفى مابين المخلصين من الفرق فى الخطار والسلامة .

والفرقة الثالثة : جعلوا المعقول أصلا فطال بحثهم عنه ، وضعف عنايتهم بالمنقول فلم تجتمع عندهم الظواهر المتعارضة المتصادمة فى بادىء الرأى ، وأول الفكر المخالفة للمعقول ، فلم يقعوا فى غمرة الاشكال ،

لكن ماسمعوه من الظواهر المخالفة للمعقول جحدوه ، وأنكروه ، وكذبوا راويه ، إلاما يتواتر عندهم كالقرآن ، أو ما قرب تأويله من ألفاظ الحديث ، وماشق عليهم تأويله جحدوه حذرا من الابعاد فى التأويل . فرأوا التوقف عن القبول أولى من الابعاد فى التأويل . ولا يخفى ما فى هذا الرأى من الخطر فى رد الأحاديث الصحيحة المنقولة عن الثقات الذين بهم وصل الشرع الينا .

والفرقة الرابعة : جعلوا المنقول أصلا وطالت ممارستهم له فاجتمع عندهم الظواهر الكثيرة ، وتطرفوا من المعقول ولم يغوصوا فيه ، فظهر لهم التصادم بين المنقول والظواهر فى بعض أطراف المعقولات . ولكن لما لم يكثر خوضهم فى المعقول ، ولم يغوصوا فيه ، لم يتبين عندهم المحالات العقلية ، لأن المحالات بعضها يدرك بدقيق النظر وطويله الذى ينبنى على مقدمات كثيرة متوالية ثم انضاف اليه أمر آخر . وهو : ان كل مالم يعم استحالته حكموا بامكانه .

ولم يعلموا أن الأقسام ثلاثة :

قسم علم استحالته بالدليل ، وقسم علم إمكانه بالدليل ، وقسم لم يعلم استحالته ولا إمكانه . وهذا القسم الثالث جرت عادتهم بالحكم بامكانه إذ لم يظهر لهم استحالته . وهذا خطأ كمن يحكم باستحالته اذا لم يظهر إمكانه . بل من الأقسام ما لم يعلم إمكانه ولا استحالته . اما لأنه موقف العقل وليس فى القوة البشرية الاحاطة به ، وإما لقصور هذا الناظر خاصة وعدم عثوره على دليله بنفسه وفقده لمن ينبهه عليه .

ومثال الأول : من حس البصر قصور الحس البصرى عن أن يعرف

عدد الكواكب انه زوج أو فرد ، وأن يدرك عظم الكواكب مع بعدها على ما هى عليه .

ومثال الثانى : وهو القصور الخاص قصور حس بعض الناس عن أن يدرك منازل القمر ، وظهور أربع عشرة منها فى كل حال ، وخفاء أربع عشرة مقابل درج المنازل فى الغروب والشروق وغير ذلك مما وقف عليه بعض الناس بحس البصر دون بعض . كذلك يتطرق الى إدراك العقل مثل هذا النوع من التفاوت .

وهؤلاء لما قل خوضهم فى المعقولات لم يكثر عندهم المحالات فكفوا مؤنة عظيمة فى أكثر التأويلات إذ لم يتنبهوا الحاجة الى التأويل كالذى لم يظهر له أن كون الله بجهة محال اذ استغنى عن تأويل الفوق والاستواء وكل مايشير الى الجهة .

والفرقة الخامسة : هى الفرقة المتوسطة الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول الجاعلة كل واحد منهما أصلا مهما ، المنكرة لتعارض العقل والشرع وكونه حقا ، ومن كذب العقل فقد كذب الشرع ، إذ بالعقل عرف صدق الشرع . ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا الفرق بين النبي والمتنبي ، والصادق والكاذب . وكيف يكذب العقل بالشرع ، وما ثبت الشرع إلا بالعقل .

وهولاء هم الفرقة المحقة ، وقد نهجوا منهجا قويما . إلا أنهم ارتقوا مرتقى صعبا ، وطلبوا مطلباً عظيماً ، وسلكوا سبيلا شاقاً . فلقد تشوقوا الى مطمع ما أعصاه ، وانتهجوا مسلكاً ما أوعره . ولعمرى أن ذلك سهل يسير فى بعض الأمور ، ولكن شاق عسير فى الأكثر .

نعم . من طالت ممارسته للعلوم ، وكثر خوضه فيها يقدر على التلفيق بين المعقول والمنقول فى الأكثر بتأويلات قريبة ويبقى لامحالة عليه موضعان : موضع يضطر فيه الى تأويلات بعيدة تكاد تنبو الافهام عنها ، وموضع آخر لايتبين له فيه وجه التأويل اصلا فيكون ذلك مشكلا عليه من جنس الحروف المذكورة فى أول السور إذ لم يصح فيها معنى بالنقل ومن ظن أنه سلم عن هذين الأمرين فهو إما لقصوره فى المعقول وتباعده عن معرفة المحالات النظرية فيرى ما لا يعرف استحالته ممكنا . وإما لقصوره عن مطالعة الأخبار ليجتمع له من مفرداتها مايكثر مباينتها للمعقول . فالذى أوصيه به ثلاثة أمور .

أحدها : أن لايطمع فى الاطلاع على جميع ذلك والى هذا الغرض كنت أسوق الكلام . فان ذلك فى غير مطمع وليتل قوله تعالى : « وما أوتيتم من العلم إلا قليلا » .

ولا ينبغي أن يستبعد استتار بعض هذه الأمور على أكابر العلماء فضلاً عن المتوسطين . وليعلم أن العالم الذى يدعى الاطلاع على مراد النبي صلى الله عليه وسلم فى جميع ذلك فدعواه لقصور عقله لا لوفوره .

والوصية الثانية : أن لايكذب برهان العقل أصلا . فان العقل لايكذب ، ولو كذب العقل فلعله كذب فى إثبات الشرع إذ به عرفنا الشرع . فكيف يعرف صدق الشاهد بتزكية المزكى الكاذب . والشرع شاهد بالتفاصيل . والعقل مزكى الشرع .

واذا لم يكن بد من تصديق العقل لم يمكنك أن تمارى فى نفى الجهة عن الله ، ونفى الصورة . واذا قيل لك « إن الأعمال توزن » علمت أن الأعمال

عرض لايوزن فلابد من تأويل ، واذا سمعت « أن الموت يؤتى به فى صورة كبش أملح فيذبح » علمت أنه مؤول ، إذ الموت عرض لايؤتى به إذ الاتيان انتقال ولا يجوز على العرض ولا يكون له صورة كصورة كبش أملح . إذ الأعراض لاتنقلب أجساما ولا يذبح الموت . إذ الذبح فصل الرقبة عن البدن والموت ماله رقبة ولا بدن فانه عرض أو عدم عرض عند من يرى أنه عدم الحياة ، فاذاً لا بد من التأويل .

والوصية الثالثة : أن يكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات فان الحكم على مراد الله سبحانه ، ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم بالظن والتخمين خطر . فانما تعلم مراد المتكلم باظهار مراده . فاذا لم يظهر فمن أين تعلم مراده إلا أن تنحصر وجوه الاحتمالات ويبطل الجميع إلا واحدا فيتعين الواحد بالبرهان .

ولكن وجوه الاحتمالات فى كلام العرب ، وطرق التوسع فيها كثير ، فمتى ينحصر ذلك ؟ فالتوقف فى التأويل أسلم . مثاله : اذا بان لك أن الأعمال لاتوزن ، وورد الحديث بوزن الأعمال ، ومعك لفظ الوزن ، ولفظ العمل ، وأمكن أن المجاز لفظ العمل ، وقد كنى به عن صحيفة العمل التى هى محله حتى توزن صحائف الأعمال ، واحتمل أن يكون المجاز هو لفظ الوزن ، وقد كنى به عن ثمرته وهو تعريف مقدار العمل إذ هوفائدة الوزن ، والوزن والكيل أحد طرق التعريف . فحكمك الآن بأن المؤول لفظ العمل دون الوزن ، أو الوزن دون العمل من غير استرواح فيه الى عقل أو نقل[1] حكم على الله وعلى مراده بالتخمين .

والتخمين والظن جهل وقد رخص فيه لضرورة العبادات والأعمال

---

(١) وحديث البطاقة ، يعين وزن صحف الأعمال .

والتعبدات التى تدرك بالاجتهاد. وما لايرتبط به عمل إنما هو من قبيل العلوم المجردة والاعتقادات ، فمن أين يتجاسر فيها على الحكم بالظن ؟ وأكثر ماقيل فى التأويلات ظنون وتخمينات ؛ والعاقل فيه بين أن يحكم بالظن ، وبين أن يقول : أعلم أن ظاهره غير مراد إذ فيه تكذيب للعقل وأما عين المراد فلا أدرى ولا حاجة الى أن أدرى . إذ لايتعلق به عمل ولا سبيل فيه الى حقيقة الكشف واليقين . ولست أرى أن أحكم بالتخمين وهذا أصوب وأسلم عند كل عاقل ؛ وأقرب الى الأمن فى القيامة إذ لايبعد أن يسأل فى القيامة ويطالب ويقال : حكمت علينا بالظن ؛ ولا يقال له لم لم تستنبط مرادنا الخفى الغامض الذى لم يؤمر فيه بعمل ؟ وليس عليك فيه من الاعتقاد إلا الايمان المطلق ؛ والتصديق المجمل . وهو أن يقول : « آمنا به كل من عند ربنا » .

فهذه المطالبة فى القيامة بعيدة وان كانت فالجواب عنها أسهل ولأجله قال الامام مالك رضى الله عنه لما سئل عن الاستواء : « الاستواء معلوم ؛ والكيف غير معقول ؛ والايمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » .

وبهذه الوصايا يستبين عذرى فى كراهيتى للجواب عن مثل هذه الأسئلة . لكن مع هذا أوثر مساعدته فى بعض ما أورده فأقول :

أما قوله صلى الله عليه وسلم : « ان الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم » فاشارة الى سريان أثره فى جميع باطن الانسان كما تجرى أجزاء الدم وتسرى فى جميع باطنه ؛ وليس المراد أن جسمه يمازج جسم الانسان ممازجة الماء للماء . وهذا قول عن تحقيق يطول شرح مقدماته وأدلتها عقلية . وأما كيفية مباشرته للقلوب فليس بتخايل يظهره الحس ؛ فانى

اصادف الوساوس فى قلبي ؛ ولست اتخيل شيئا ولا أشاهده بعيني عند اختلاج الوساوس . وهذا الحكم مقدمات دليـله أكثرها حسية . بل الوسواس من الشـيطان كالالهام من الملك . ونحن نصادف فى قلوبنا خواطر مختلفة . إذ يدعو بعضها الى اتباع الهوى ، وبعضها الى مخالفته ؛ وهذه خواطر مختلفة بدليل اختلاف مقتضياتها وهى مفترقة الى أسباب لأنها حادثة ؛ والمختلفات أسبابها مختلفة فسمى الشرع السبب الذى يحصل منه إلهام ملـكا ؛ والذى منه يحصل الوسواس شيطانا ؛ والالهام عبارة عن الخاطر الباعث على الخير ، والوسواس عبارة عن الباعث على الشر ؛ والملك والشيطان عبارة عن أسبابهما . وكما أن النار يستنير بها جوانب البيت ويسود بها أيضا سقفه . فنعلم أن النور يخالف السواد ؛ ونعلم أن سببه مخالف لسببه ؛ وإن سبب النور ضوء النار ؛ وسبب السواد دخانه ؛ فبذلك يعلم أن سبب الوسواس غير سبب الالهام ؛ نعم . يبقى النظر فى أن ذلك السبب عرض أو جوهر قائم بنفسه ؛ وقد ظهر أنه ليس بعرض بل هو جوهر فبقى النظر فى أنه حى أو ليس بحى . وظهر أيضا أنه حي بأدلة شرعية ، وللعقل أيضا فيه مدخل ما .

فأما قول الفلاسفة والطبيعيين أنه الاخلاط فهو جهل محض ؛ لان تأثير الاخلاط لايعد ومقتضى الطبائع الاربع من الحرارة ؛ والبرودة ، والرطوبة ؛ واليبوسة . والخواطر ؛ والاعتقادات ؛ والعـلوم لايجوز أن تكون من آثار الطبائع التى هى اعراض جمادات ؛ بل هى نازلة من فوق الارضيات بالرتبة ؛ فينتج أنه جوهر غير متحيز ؛ أو هو جسم متحيز ، ويمنع أن يوجد غيره بحيث هو لطيف كالهواء ، وكثيف كجسم آخر .

وهذا النظر فى الملك ، والجن ، والشيطان . فذهبت طائفة الى أن كل ماهو قائم بنفسه جسم ، ووصفوا به الخالق . تعالى الله عن قولهم ، إذ لم يعقلوا إلا جسما .

وقالت طائفة: كل قائم بنفسه جسم إلا الله تعالى ، وأحالوا أن يكون فى الوجود سواه جوهر قائم بنفسه لا يتخيل .

وقال قوم : إن الملك ، والجن ، والشيطان كل هؤلاء جواهر حسية قائمة بنفسها وليست بأجسام ولا متحركات ، وإنما استعمال النزول ، والانتقال ، والمجيء ، والذهاب عليها استعارة كما فى حق الله . بل ثار هذا الخلاف بينهم أيضا فى الجوهر العالم المدرك من الانسان .

فقال قوم : هو جزء لا يتجزى ، ولا يتحيز . فلا هو داخل البدن ، ولا هو خارجه ، ولا هو متصل ، ولا هو منفصل . بل لا يجوز عليه هذه الصفات . ولست أذكر ما انكشف لى فيه فان الصورة المجملة لا تفيد كشفا بل تقليدا ، ولست بالتقليد أولى من غيرى ، ولا منفعة فى التقليد فى المعقولات ، وأما كشفه ففيه طول ، ولو لم يطل أيضا لكان الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فى الكف عن ذكره أولى ، وانه لم يذكر سر الروح وهذا بحث عنه ، فلا ينبغي أن يزاد عليه فى الايضاح .

وأما ماشاهده الأنبياء ، والأولياء من صورة الملائكة ، والشياطين فهى فى الأكثر أمثلة تنافى معانيها وتقوم مقام مشاهدة عين المعانى كما يرى الأنبياء فى المنام ويستفاد منهم ، وإنما المشاهد فى المنام مثالهم ، فأما أشخاصهم فلم تنتقل عن مواضعهم .

فذكرت تفصيل ذلك فى كتاب « عجائب القلب » وكذلك القول

فى الجن ، ولذلك ترى صورا مختلفة إذ التمثيلات لاتنحصر وجوهها كما أن من يرى النبي صلى الله عليه وسلم لايراه على صورة واحدة . إلا أن هذه التمثيلات تكون للأنبياء والأولياء في اليقظة . ولغيرهم تكون في المنام فقط . وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ير جبريل على صورته إلا مرتين مع كثرة رؤيته له فى كل حين .

وأما الكلام المسموع من المصروع فهو كلامه . وقول القائل تكلم الجنى بلسانه كلام غير معقول . نعم . الجن سبب لوقوع خواطر ، وتمثيلات ، وخيالات فى قلبه تنبعث بسببه داعية الكلام والحركة ، وكلامه مثل كلام النائم ، والنائم هو المتكلم لاغيره . وأما اخبار المصروع بالغيب فسببه أن جميع ما كان وما يكون مسطور ثابت فى شيء خلقه الله ، تارة يسمى لوحاً ، وتارة إماماً ، وتارة كتاباً . كما قال الله تعالى : « فى كتاب مبين » و « فى إمام مبين » . وثبوت الأشياء فيه كثبوت القرآن فى دماغ الحافظ للقرآن ، وليس مثل الرقوم المكتوبة المرتبة فى جسم متناه ، لأن غير المتناهى لايمكن أن يكتب فى المتناهى كهذه الكتب الظاهرة ، والقلب مثل مرآة ، واللوح مثل مرآة ولكن بينهما حجاب فاذا ارتفع ترآى فى القلب الصور التى فى اللوح ، والحجاب هو الشاغل ، والقلب فى الدنيا مشغول ، وأكثر اشتغاله التفكر فيما يورده الحس عليه . فانه من الحواس فى شغل دائم . فاذا ركدت الحواس بالنوم ، أو الصرع ولم يكن من فساد الاخلاط شاغل آخر فى الباطن ربما يرى القلب بعض تلك الصور المكتوبة فى اللوح ، وتحقيق هذا يطول وقد أشرت إلى ملامح منه فى كتاب « عجائب القلب » ، وكذلك مايظهر عند سكرات الموت

حتى ينكشف للانسان موضعه من الجنة فيكون بشرى ، أو من النار والعياذ بالله فيكون نذيراً ؛ لأن الحواس تركد فى مقدمات الموت قبل زهوق الروح ؛

وأما حديث غذاء الشيطان من العظم ، وحصاصه ، وحديث الحوض ، والبرزخ فما عندى فى تفصيل المراد به تحقيق . بل بعض ذلك مما أوصى بالكف فيه عن التأويل ، وبعضه مدركه النقل المحض ، وبضاعتى فى علم الحديث مزجاة ؛ فموضع الحوض لايعرف إلا بمجرد النقل فليرجع فيه الى الأحاديث . والبرزخ يمكن أن يكون المراد به مرتبة بين الجنة والنار لمن ليست له حسنة ولاسيئة . كالمجنون ؛ والذى لم تبلغه الدعوة . والحكم بأن المراد إحداهما دون الأخرى تخمين إلا أن يدل عليه النقل ؛ والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

تم بحمد الله